الجمهورية التونسية وزارة التربية **امتحان البكالوريا** **دورة جوان2014**	الاختبار: **الفلسفة** الشعبة: **الآداب** الحصّة: 4 س — الضارب: 4 **دورة المراقبة**

يختار المترشّح أحد المواضيع التالية

الموضوع الأوّل:

قيل "إنّ واقع العولمة اليوم إيذان بنهاية الغيرية". حلّل هذا الإقرار مبيّنا مدى وجاهته.

الموضوع الثاني:

هل في تحقيق أوفر قدر من الرّفاه ما يضمن أوفر حظّ من السعادة؟

الموضوع الثالث: تحليل نصّ

"إنّي أجدها قاعدة آثمة وجائرة تلك التي تُخوّل لأغلبية شعب ما أن تُقرّر ما تريد في شؤون الحكم، مع أنّني ممّن يعتقدون أنّ جميع السّلطات تنبع من إرادة الأغلبية. فهل أكون بذلك متناقضا؟ يوجد قانون عامّ لم تنفرد بتشريعه أغلبيّة هذا الشّعب أو ذاك ولا حتّى بتبنّيه، وإنّما شرّعته أغلبية البشر. وأقصد بذلك قانون العدالة. فالعدالة ترسم حدود الحقّ بالنسبة إلى كلّ شعب، بحيث يصير مثلُ كلّ أمّة كمَثَل هيئة تنوب عن المجتمع الكونيّ وتسهر على تطبيق العدالة بما هي قانونها. فهل ينبغي أن تفوق قوّة الهيئة الممثّلة للمجتمع قوّة المجتمع نفسه الذي تطبّق عليه القوانين؟ حسبي إذا ما رَفضتُ الخضوع لقانون جائر أنّي ما أنكرت مطلقا حقّ الأغلبية في القيادة؛ بل كلّ ما فعلته أنّني جعلت سيادة الشّعب تحتكم إلى سيادة الجنس البشري (...) وهل تزيد الأغلبية في مجموعها عن كونها فردا له آراء وله على الأكثر مصالح متعارضة مع فرد آخر ندعوه الأقلّية؟ لكن إذا قبلتم القول إنّه يمكن لرجل واحد أن يُسرف في استعمال قوّته المطلقة ضدّ خصومه؛ فلم لا تقبلون بهذا الحُكم فيما يتعلّق بالأغلبية؟ وهل يُغيّر تكتّل الرجال من حقيقة سجيّتهم؟ أتراهم يكونون أكثر تحمّلا للصّعاب بزيادة قوّتهم؟ هذا أمر لا يمكنني تصديقه؛ فإذا كنت لا أرضى أن تكون لأحد مثلي اليد الطولى على كلّ شيء، فلن أقبل أبدا أن تكون يد الأغلبية على كلّ شيء أطول."

دي توكفيل – في الديمقراطية في أمريكا.

حلّل النصّ في صيغة مقال فلسفيّ مستعينا بالأسئلة التّالية:

- كيف تفهم شبهة التناقض التي أشار إليها الكاتب في مطلع النصّ؟
- أيّة علاقة يُقيمها الكاتب بين العدالة والسيادة؟؟
- هل في نقد حكم الأغلبية إنكار للديمقراطية؟
- ألا يُعدّ خضوع المجتمع لقانون كونيّ خرقا لسيادته؟

الموضوع الأوّل:
قيل "إنّ واقع العولمة اليوم إيذان بنهاية الغيرية". حلّل هذا الإقرار مبيّنا مدى وجاهته.

التمشّيات المنهجية	الإنجاز
	المقدّمة التمهيد: الإشارة إلى التعارض بين اعتبار العولمة أملا للإنسان وبين اعتبارها محنة جديدة، أو الانطلاق من التوتّر بين ما انتظره الإنسان من العولمة في علاقتها بالغيرية وبين ما يهدّد الغيرية في ظلّ هيمنة العولمة. طرح الإشكالية: على أيّ نحو يمكن الإقرار بأنّ العولمة اليوم تُؤشّر على أفول الغيرية؟ وهل يستوجب إنقاذ الغيرية إلغاء العولمة أم أنسنتها في إطار مشروع كوني بديل؟ أو ماذا يمثّل واقع العولمة اليوم بالنسبة للغيرية؟ هل يعدّ فضاء تحقّقها أم مجال إعلان انتفائها؟ وإذا سلّمنا بانتفائها فهل يعني ذلك أنّ الغيرية محكومة ضرورة بهذا المآل، أم علينا أن نبحث عن أفق جديد للتفكير في الإنساني بعيدا عن الكلّيات المزعومة؟
الانطلاق من النظر في دواعي طرح المشكل التي يمكن التمييز في إطارها بين ما يتّصل منها بالجانب النظري وما يتّصل منها بالجانب العملي (واقع العولمة وأثره في تصوّرنا للذات وللغير). صياغة الإشكالية بالكشف عن المفارقات والاحراجات النظرية والعملية المرتبطة بالموقف الوارد في نصّ القول وتنزيلها في الإطار الإشكالي المناسب، انطلاقا من مساءلة أهمّ المفاهيم والعلاقات القائمة بينها.	الجوهر 1. التحليل لحظة أولى: مبرّرات الإقرار بأنّ واقع العولمة إيذان بنهاية الغيرية. أ. تحديد دلالة العولمة:
الاهتمام بالمفاهيم الأساسية وتحديدها سياقيا في تلاؤم مع الإطار الإشكالي للموضوع (مفهوم العولمة ومفهوم الغيرية).	• تحديد العولمة عبر التمييز بين ما تدّعيه من تطلّع لإلغاء المسافات والحواجز بين الشعوب في اتّجاه تحويل العالم إلى فضاء حرّ لتبادل المنتجات المادّية والرمزية وما يكشفه راهن العولمة من نزعة سلطويّة تجسّد سعي الأقوى إلى تحويل خصوصيته إلى نموذج يجسّد كونيّة مزعومة باعتبارها مثلا أعلى.
كيفية تناول المفاهيم يعكس وضوح المقاربة التي تقود وجهة التحليل، من خلال اختيار الدلالات المناسبة في إطار رؤية منسجمة (الحرص على حضور فكرة ناظمة تربط بين مستويات التحليل).	• تحديد دلالة العولمة عبر التمييز بين السجلّ الاقتصادي السياسي الذي تتنزّل ضمنه ظاهرة العولمة والسجلّ الفلسفي الايتيقي الذي يتنزّل ضمنه الكونيّ.

الحرص على تناول المفاهيم بالنظر في مجالات استخدامها لتجنّب التصوّرات الاختزالية والالمام بالمشكل في كافّة أبعاده بهدف التعمّق في التحليل. النظر في أثر واقع العولمة على مآل المفهوم الرئيسي المتمثّل في الغيرية. تحليل وجهة النظر الواردة في نصّ الموضوع.	ب. واقع العولمة اليوم: • في المجال الاقتصادي: تكريس منطق اقتصاد السوق وهيمنة الشركات العابرة للقارّات ونهب ثروات الشعوب وإثقال كاهلها بالديون. • في المجال السياسي: التحكّم في مصير العالم وخرق سيادة الدول وتغذية الحروب. • في المجال الثقافي: نمذجة الثقافات المحلّية وإلغاء الخصوصيات وإخضاعها للنمط الثقافي المعولم. • في المجال الاتّصالي: اتّساع الفجوة الرقميّة وهيمنة الافتراضي وتأزّم التواصل رغم الثورة الاتّصالية والمعلوماتية. استنتاج أنّ تحويل العالم إلى قرية كونية ليس سوى مظهر من مظاهر استعادة التحكّم في المصير الفكري والعلمي والثقافي للإنسانية في زمن القبضة الواحدة، بما يلغي كلّ علامة من علامات التنوّع والتعدّد والاختلاف. لحظة ثانية: مظاهر نهاية الغيرية في ظلّ العولمة. • تحديد دلالة الغيرية باعتبارها تفيد المغاير والمختلف إثباتا له واحتفاء به بما يؤكّد الاعتراف بالحقّ في الاختلاف بما هو حقّ كونيّ وضرورة تحمّل مسؤولية الدفاع عنه. • بيان تمظهرات نهاية الغيرية: - على مستوى أنطولوجي: تنميط الوجود عبر تسطيح الوعي وتبضيع الجسد واقصاء الفرادة. - على مستوى انتربولوجي: سيادة المركزية الثقافية والاثنية وما تفضي إليه من إلغاء للتعدّد ومن إدانة للتنوّع والاختلاف ونفي للخصوصيات وطمس للهويّات. - على مستوى إيتيقي: تغذية النزعة الفردانية وتحويل اللّقاء بالآخر إلى مناسبة لممارسة الهيمنة وافتعال الصراعات العرقية والطائفية والمذهبية. استنتاج أنّ العولمة لحظة تُنهي الغيرية، تنتهي إلى

	تهديد الإنساني في مختلف أبعاده. النقاش: المكاسب -التأكيد على دور الفلسفة في تشخيص أمراض الواقع وضرورة كشف الأقنعة عن السلطوي بما هو مصدر اغتراب الإنساني في تفرّده وتنوّعه. -فضح الأوهام والمغالطات التي رافقت نشأة العولمة. -تأصيل فكرة مقاومة العولمة إنقاذا للإنساني وانتصارا للكونيّ وإعلاء لشأن الغيرية. -الإقرار بأنّ مصير الغيرية رهين التثاقف واللّقاء الندّي والمثمر. الحدود: -العولمة ليست إيذانا بنهاية الغيرية فحسب بل هي إعلان موتها أو هي إعلان عن ولادة غيريات قاتلة. -تهديد الغيرية هو بالأساس مكوّن بنيوي للعولمة وليس أمرا طارئا فيها. -تنامي ظاهرة مقاومة العولمة يكشف عن حدود قدرتها على إنهاء الغيرية. -مواجهة العولمة تقتضي التفكير في شروط أنسنة العولمة بدل عولمة الإنسان أو التشريع لعولمة مضادّة قادرة على مواجهة العولمة السائدة.
تقييم الموقف الوارد في نصّ الموضوع، والنظر في مدى وجاهته استنادا إلى التعليمة المصاحبة للقول: -ما يمكن تقديمه من حجج تدعم الموقف على المستويين النظري والعملي: -ما يمكن تقديمه من حجج تبيّن محدودية الموقف أو تهافته.	

الموضوع الثاني:

هل في تحقيق أوفر قدر من الرّفاه ما يضمن أوفر حظّ من السعادة؟

التمشّيات المنهجية	الإنجاز
	المقدّمة التمهيد: الإشارة إلى ما انتهت إليه الحضارة الراهنة من توتّر بين واقع يغلب عليه توجّه براغماتي مادّي ورهان إنساني يسعى إلى مقاربة إيتيقية لمطلب السعادة. صياغة الإشكالية: ما طبيعة العلاقة بين تحقيق أوفر قدر من الرّفاه وتحقيق أقصى قدر من السعادة؟ هل هي علاقة تناسب ضرورية أم علاقة عرضية، لا يكون في إطارها توفّر الرّفاه شرطا كافيا لتحقيق السعادة؟ الجوهر لحظة أولى: بيان مبرّرات القول بالتناسب بين الرّفاه والسعادة: أ. تحديد دلالة السعادة بما هي متعة حسّية تكمن في جلب قدر أكبر من الملذّات وتجنّب الآلام والعناء. - تحديد دلالة الرّفاه بما هو وفرة الإمكانيات المادّية والوسائل التكنولوجية الكفيلة بضمان
تحديد المجال الذي يتنزّل فيه الموضوع: يتعلّق الأمر بالتساؤل عن علاقة الرّفاه بالسعادة. طبيعة السؤال: النظر في علاقة بين حدّين أو مفهومين. طرح المشكل بالتساؤل عن طبيعة العلاقة بين الحدّين: توفّر الرفاه وتحقّق السعادة. الاهتمام بتحديد دلالة المفاهيم الأساسية سياقيا في تلاؤم مع الإطار الإشكالي للسؤال (السعادة والرفاه).	

	الراحة ورغد العيش. - بيان أنّ إقرار هذا التناسب يقوم على تصوّر كمّي للسعادة. ب. بيان تجلّيات التناسب بين الرفاه والسعادة: - القدر الهامّ من الرفاه المادّي الذي تحقّق في المجتمعات المعاصرة قلّص بؤس الإنسانية ووفّر لها ظروف حياة أفضل وشروط إشباع قدر أكبر من الحاجات والرغبات وضاعف حظوظ تحقيق البشر لمطلب السعادة.
الكشف عن دلالة السعادة التي تستقيم في إطار الموقف، موضوع السؤال.	
بيان مبرّرات الإقرار بهذا التناسب بين توفّر الرفاه وتحقّق السعادة.	- تطوّر منظومة الرخاء واتّساع مجالها بما جعل الإنسان يتجاوز الضروريات نحو قدر أكبر من الكماليات والرّفاه. - سيادة نمط وجود يثمّن كلّ القيم المادّية ويجعلها شرطا ضروريا لتحصيل السعادة، على المستوى السياسي والاقتصادي... ج. استتباعات القول بالتناسب بين الرفاه والسعادة.
النظر في استتباعات هذا الموقف نظريا وعمليا، تمهيدا لتجاوزه.	- تبنّي الذوات المعاصرة لنمط عيش ومنظومة قيم تربط تحقّق السعادة بتوفّر الرفاه. - تكريس منطق التملّك عل حساب منطق الكينونة. - تجاوز صورة السعادة كمثل أعلى أخلاقي واعتبارها واقعة قابلة للقيس وفق عناصر مادّية.
أوجه الاعتراض على الموقف الذي يتساءل عنه الموضوع. تقديم التصوّر البديل: انطلاقا من إعادة النظر في مفهوم السعادة.	لحظة ثانية: الاعتراض على اعتبار الرّفاه المادّي شرطا كافيا لتحقيق سعادة البشر: - تجاوز اختزال دلالة السعادة في المتعة الحسّية والنظر إليها بما هي مثل أعلى إيتيقي قوامه التّوازن النفسي والانسجام الوجودي وقيمة معنويّة لا تقبل التكميم. - اقتصار الرفاه على بعد واحد من أبعاد التجربة الإنسانية في حين تتعلّق السعادة بالإنسان في كلّيته. - ما تحقّق من رفاه ومتع مادّية لا يخفي ما يعيشه الإنسان من خيبة وكدر وشقاء ضاعف اغترابه وزاد أزمة الحضارة والقيم الراهنة حدّة وتوتّرا. - نسبية القول بأنّ الرفاه يضمن السعادة، إذ قد يُفضي أوفر قدر من الرفاه إلى أدنى حظّ من السعادة. - ترتبط السعادة بالفضيلة في حين يقوم الرفاه في استقلال عن الأخلاق. - الرّفاه المادّي حكر على المجتمعات

	الصناعية والرأسمالية المعاصرة والتي من الوهم أن نعدّها مجتمعات سعيدة حقّا، فحيثما تتراكم أسباب الرفاه والوفرة والثراء في قطب، تتعاظم أسباب اليأس والألم والفقر في غيره. لحظة ثالثة: - تعدّد سبل تحقيق السعادة بحسب تعدّد المقاربات الفلسفية والسوسيولوجية والبسيكولوجية والإيتيقية. - الرّفاه المزعوم وما يرافقه من زخم متع ولذّات ليس إلاّ قناعا يحجب سلطة رأس المال وما تضمره العولمة من نزوع إلى الهيمنة والتحكّم والاستغلال. - لا تكتمل سعادة الإنسان إلاّ بتجذيره في كينونته لا في ملكيته.

الموضوع الثالث: تحليل نصّ (دي توكفيل)

التمشّيات المنهجية	الإنجاز
	المقدّمة
التمهيد: الكشف عن دواعي طرح المشكل وبيان قيمته الفلسفية.	التمهيد: الانطلاق من ربط مسألة الديمقراطية بحكم الأغلبية وما يمكن أن يُثيره من جدال حول مسألة حقوق الأفراد وحرّياتهم أو حقوق الأقلّيات داخل المجتمع.
طرح الإشكالية: الكشف عن مواطن الإشكال والإحراجات العملية والنظرية التي يثيرها الكاتب، في صيغة تساؤلية انطلاقا من تحديد السؤال المركزي الذي يجيب عنه النصّ.	طرح الإشكالية: على أيّ معنى يحمل حكم الأغلبية حتّى يكون محلّ اعتراض؟ وما مدى وجاهة هذا الاعتراض؟ وهل يمكن أن يفضي ذلك إلى التخلّي عن الديمقراطية باعتبارها نظام حكم؟ أو كيف يمكن أن تكون قاعدة الأغلبية قانونا جائرا؟ وهل من سبيل إلى التوفيق بين قاعدة الأغلبية وقانون العدالة؟ وهل يفضي بنا نقد هذه القاعدة إلى اليأس من تحقيق التوازن بين السيادة والمواطنة؟
	الجوهر
	التحليل
الخطّة المعتمدة في التحليل تأخذ بعين الاعتبار منطق التفكير في النصّ والمسار المتّبع في تناول المشكل الذي يثيره: -الانطلاق من الموقف الذي يتناوله الكاتب بالنقد: الأطروحة المستبعدة.	لحظة أولى: تحليل الأطروحة المستبعدة التي تقرّ أنّ الاحتكام إلى قرار الأغلبية يهبها مطلق الحقّ في أن تفعل ما تشاء. الاشتغال على دلالة الديمقراطية: - بما هي حكم الأغلبية الذي يضمن التعايش بين مكوّنات المجتمع ويضمن وحدة الدولة ومناعتها.
الكشف عن المقوّمات التي يتأسّس	- بما هي قبول لا مشروط بإرادة الأغلبية

عليها الموقف المستبعد بهدف بيان كيفية تجاوزه. توظيف شبكة المفاهيم الواردة في نصّ الموضوع واستدعاء المفاهيم المجاورة. تحليل الأطروحة: تتبّع مسار التفكير الذي اعتمده الكاتب (إعادة بناء نظام الحجاج). ربط سيادة الأغلبية بمبدأ العدالة.	وبكلّ ما يترتّب عليها من سلط. - ادّعاء أنّ قاعدة الأغلبية تضمن لوحدها كلّ مقاصد الديمقراطية السليمة. - قاعدة الأغلبية يُفضي إلى استبعاد العدالة واستبداد الأغلبية. لحظة ثانية: تحليل أطروحة الكاتب القائلة بأنّ بناء نظام سياسي ديمقراطي حقيقي يجب أن تحتكم فيه سيادة الشعب لقانون العدالة لا لقاعدة الأغلبية فقط: أ. وجاهة الاعتراض على إضفاء الإطلاقية على حكم الأغلبية من خلال التأكيد على أنّ: - حكم الأغلبية يمكن اعتباره قاعدة جائرة لأنّه يسمح للأغلبية أن تقرّر ما تريد في شؤون الحكم، دون إنصاف أو عدل. - القول بأنّ جميع السلطات تنبع من إرادة الشعب يجب أن لا يكون مبرّرا يشرّع تسلّط الأغلبية على الأقلّية، إذ أنّ السلطات هاهنا لن تنبع من الشعب بل من جزء منه. - حكم الأغلبية حين يتنكّر لحقوق الأفراد وحرّياتهم يتحوّل إلى هيمنة ويُفرغ الديمقراطية من مضمونها السياسي والأخلاقي. - حكم الأغلبية يكفل لها حقّ القيادة ولا يكفل لها حقّ الانفراد بالقرار في جميع شؤون الحكم. - انقلاب الأغلبية على إرادة عموم الشعب بخدمة مصالح فئوية ضيّقة. ب. الديمقراطية الحقيقية في تقدير الكاتب أن تخضع سيادة الأغلبية لسيادة النوع البشري (مبدأ العدالة). - تحليل المقصود من سيادة قانون النوع البشري: - سيادة القانون العام الذي لا تضعه الأغلبية الانتخابية وإنّما أغلبية البشر، وهو العدالة ومرجعها التشريعات الكونيّة للحقوق والحرّيات. - وظيفة هذه العدالة هي إرساء مبدأ المساواة في الحقوق بين كلّ الأفراد دون تمييز بين أغلبية أو أقلّية عرقية كانت أو سياسية أو أيديولوجية...

	- العدالة هي أداة مراقبة حكم الأغلبية من أجل حماية الحرّيات الفرديّة المهدّدة بدكتاتوريّة الأغلبية. التقييم المكاسب -ليست الديمقراطية ذلك المقدّس الذي يعلو على كلّ نقدّ -حاجة السياسي إلى أساس إيتيقي (إقرار التلازم بين الديمقراطية والعدالة). -جعل المعقولية السياسية تنفتح على أشكال جديدة للحكم لمزيد خلق التوازن بين السيادة والمواطنة وجعل الديمقراطية أكثر ديناميكية. الحدود إبراز حدود هذه الأطروحة من خلال تنزيلها ضمن التصوّر الليبرالي للديمقراطية: -التظنّن على مفهوم العدالة الذي تشرّعه أغلبية النوع الإنساني باعتباره مبدأ لاتاريخيا. -إمكانية أن يؤول خضوع المجتمع إلى قانون كوني، إلى فقدان سيادته. -اعتبار العدالة مبدأ تعديليا للصراع بين الأغلبية والأقلّية. -يكمن الحلّ في اختيار الديمقراطية المركّبة، حيث لا يكون المعارض عدوّا وإنّما منافسا سياسيا يكون وجوده مشروعا واحترام اختلافه واجبا.
مرحلة التقييم: -رصد أهمّ المكاسب التي يمكن أن نغنمها من طرح المشكل. -ما يترتّب عن تبنّي وجهة نظر الكاتب من نتائج موجبة على المستويين النظري والعملي. -تنسيب الموقف وبيان محدوديته.	